المجلد 2/ العدد 1 (2020): ص.ص:75-95 | ISSN 2710-7914 | المحلل القانوني

تحديات مكافحة جريمة الاتجار بالبشر في ظل التطور التكنولوجي

The challenges of combating the crime of human trafficking in the light of technological development

ط.د. لعجال ذهبية *

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، الجزائر،
dahbialadjal13@gmail.com

مخبر الدولة والإجرام المنظم: مقاربة قانونية وحقوقية بأبعاد اقتصادية واجتماعية

تاريخ الاستلام: 2018/02/20؛ تاريخ القبول: 2019/03/11؛ تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

يعد الاتجار بالبشر الشكل الجديد للاسترقاق الذي عرفته العصور القديمة وأحد أسوء الممارسات التي تُمس فيها كرامة الإنسان وتضيّع حقوقه ناهيك عن الأثر البالغ الذي تخلفه على حالته النفسية والجسدية، إلاّ أن من يمارس هذه السلوكيات يري عكس ذلك، فهو يري بأنها تجارة تدر آلاف الملايير، حيث تأتي في المرتبة الثالثة من حيث الربح بعد تجارة الأسلحة والمخدرات وتعد مصدر تمويل لنشاطات إجرامية أخرى على رأسها الإرهاب وتبييض الأموال.

وبالنظر إلى خطورة جريمة الاتجار بالبشر سعت الحكومات والمنظمات بإستمرار إلى تعزيز الجهود الدولية في مكافحتها عبر سّن القوانين والاتفاقيات ووضع الإستراتجيات والتدابير بغرض منع مثل هذه الممارسات وقمعها، ومقابل ذلك نجد بأن المجرمين بدورهم قاموا بتطوير أساليبهم في إرتكاب جريمة الاتجار بالبشر وسعوا دائما إلى إبتكار طرق جديدة تسهل عليهم ممارساتهم المشينة وتمنع الإطاحة بهم، وأبرز ما عرفه العصر الحديث واستغله المتاجرون بالبشر باحترافية هو التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية.

* المؤلف المرسل.

فكلما تقدم العالم في العولمة والتطور التكنولوجي كلما اصبحت حياة البشر سهلةً خاصة في مجال الاتصالات والتعاملات فيما بينهم، نفس الحال ينعكس على الاتجار بالبشر، فالتكنولوجيا توفر للمتاجرين بالبشر طرقاً أكثر إبداعًا وتعقيدًا لإرتكاب جرائمهم خصوصًا في مجالين هما عرض الخدمات وعقد الصفقات، حيث يقوم المتاجرون بالبشر باستغلال شبكة الانترنت لعرض خدماتهم والتواصل فيما بينهم وتبادل المواد غير المشروعة من خلال غرف الدردشة ورسائل الواب التي لا تترك وراءها أثراً يمكن تعقبه،كما يلجؤون إلى التشفير لإخفاء محتوى الملفات وهوية مرسليها.

كما يستغل المتاجرون بالبشر الإنترنت من أجل تجنيد الضحايا من خلال إعلانات ومواقع توفير فرص العمل ومواقع توفير خدمات صناعية أو سياحية أو ترفيهية وهمية، وحتى استغلال الضحايا من خلال بيع صورهم الجنسية الفاضحة خاصة الأطفال والنساء لأغراض جنسية.

ولأنه من المستحيل وقف تطور التكنولوجيا وتقدمها، والقيام بذلك سيشكل خسارة كبيرة للبشرية؛ فبدلا من قمع التكنولوجيا، عملت الحكومات على استغلالها من أجل وقف المتاجرين بالبشر ومكافحتهم من خلال إنشاء أنظمة ترصد تحركات وعمليات الاتجار بالبشر، واستغلال التكنولوجيا بغرض تقديم المساعدة للضحايا، أي بعبارة أخرى مثلما شكلت التكنولوجيا جزءًا من المشكلة فهي أيضًا تشكل جزءًا من الحل لها.

كلمات مفتاحية: الاتجار بالبشر؛ مكافحة الجريمة، تطور التكنولوجيا.

Abstract:

Trafficking in human beings is the new form of slavery known in antiquity and one of the worst practices affecting human dignity and loss of human rights, not to mention the great impact it has on its psychological and physical state. However, those who practice these practices see the opposite, he sees it as a trade that generates thousands of billions. Comes third in terms of profit after the arms and drug trade and is a source of funding for other criminal activities, especially terrorism and money laundering.

In view of the seriousness of the crime of human trafficking, governments and organizations have consistently endeavored to

strengthen international efforts to combat them by enacting laws and conventions and developing strategies and measures to prevent and suppress such practices. In contrast, criminals have developed their methods of committing human trafficking and have always sought to create new ways to facilitate their practices shameful and prevent the overthrow of them, and highlighted what the modern era and exploited by human traffickers professionally is the technological development and the information revolution.

The more the world advances in globalization and technological development, the more easily human lives become, especially in the field of communications and transactions among them. The same is true of human trafficking. Technology provides more creative and complex ways for traffickers to commit crimes, especially in the areas of services and deals. Using the Internet to display their services and communicate among themselves and the exchange of illegal materials through chat rooms and WAP messages that leave behind a trace can be tracked, and resort to encryption to hide the content of the files and the identity of the sender

Human traffickers also exploit the Internet to recruit victims through advertisements, job creation sites, sites providing industrial, tourist or recreational services, and even exploiting victims by selling their sexually explicit images, especially children and women, for sexual purposes.

Sins it is impossible to stop the development and progress of technology and to do so would be a great loss to humanity. Instead of suppressing technology, governments have used it to stop and combat human traffickers by establishing systems that monitor the movements and operations of human trafficking and exploit technology to assist victims. So technology has been part of the problem and is also part of the solution.

Keywords: Human traffickers; combating the crime; progress of technology.

ظاهرة الاتجار بالبشر ليس ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ منذ أن اضطهد الانسان أخاه الانسان ومارس ضده أشد أنواع الجرائم، في وقت خلقه الله في أحسن تقويم وأحسن تكريمه لقوله عز وجل: ﴿۞وَلَقَدۡ كَرَّمۡنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّمَّنۡ خَلَقۡنَا تَفۡضِيلًا ٧٠﴾[1]. وقد تعرض سيدنا يوسف عليه السلام لمثل هذه الظاهرة عندما باعه البدو السيارة إلى عزيز مصر الذي اشتراه منهم بمبلغ زهيد لقوله تعالى: ﴿وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ٢٠﴾[2].

ورغم أن جميع الشرائع السماوية والقوانين الدولية والوطنية حرمت الاتجار بالبشر، إلاّ أننا نجد أن المجتمعات البشرية في مختلف مناطق العالم مارست الرق بأشكاله وأنواعه المختلفة.

وخلال السنوات القليلة الماضية ظهرت جرائم الاتجار بالبشر على المستوى العالمي كشكل جديد للاسترقاق وكأهم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، بعد أن أصبح عدد كبير من الدول محورا قويا للاتجار بالبشر الذي تديره وتسيره منظمات وعصابات إجرامية منظمة، وقد جاء في المادة الثالثة من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أنه يقصد بالاتجار بالأشخاص: " تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرا، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الأعضاء"[3].

---

(1)- الآية 70 من سورة الإسراء.

(2)- الآية 20 من سورة يوسف.

(3)-المادة الثالثة من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي أعتمد وعرض للتوقيع والانضمام بموجب قرار الأمم المتحدة في الدورة 25 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2000، تاريخ النفاذ في 25 ديسمبر 2003، الموقع =

وبالنظر إلى خطورة جريمة الاتجار بالبشر سعت الحكومات والمنظمات بإستمرار إلى تعزيز الجهود الدولية في مكافحتها عبر سّن القوانين والاتفاقيات ووضع الإستراتجيات والتدابير بغرض منع مثل هذه الممارسات وقمعها، ومقابل ذلك نجد بأن المجرمين بدورهم قاموا بتطوير أساليبهم في إرتكاب جريمة الاتجار بالبشر وسعوا دائما إلى إبتكار طرق جديدة تسهل عليهم ممارساتهم المشينة وتمنع الإطاحة بهم، وأبرز ما عرفه العصر الحديث واستغله المتاجرين بالبشر باحترافية هو التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية.

فالعلاقة بين الاتجار بالبشر والتكنولوجيا في العالم المعاصر قضية معقدة وغامضة إذ أن التطورات الحديثة في التكنولوجيا مثل الهواتف المحمولة والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها قد جعلت حياتنا واتصالاتنا أسهل وفي نفس الوقت أصبحت حليفًا هامًا في المعركة ضد الجريمة المنظمة، وعلى الرغم من أنه لا يمكن لأحد أن يشك في إسهام التكنولوجيا بشكل كبير في حياتنا، إلاّ أن المشكلة التي تثيرها هذه المسألة لا تنشأ عندما لا يتم استخدام التكنولوجيا في القضاء على الجريمة، بل عندما يتم استخدامها لتسهيل ارتكاب الجريمة.

انطلاقاً من كل ما سبق تتجلى إشكالية المداخلة في: كيف أثر الانترنت على جريمة الاتجار بالبشر؟

للإجابة عن هذه الاشكالية قسمنا الدراسة إلى محورين أساسين نتناول في المبحث الأول: اساليب استخدام المتاجرين بالبشر للانترنت،بنما خصصنا المبحث الثاني لدراسة دور الانترنت في مكافحة جريمة لاتجار بالبشر.

المبحث الأول: أساليب استخدام المتاجرين بالبشر للإنترنت

يستخدم المجرمون الإنترنت بنفس الطريقة التي تتبعها الأعمال التجارية القانونية للإعلان وجذب الزبائن، ذلك أنه وفي الأساس الإنترنت تعد أداة تستخدم لترويج وبيع المنتجات والخدمات بجميع أنواعها وتقديم عروض العمل من خلال مواقع وقنوات رسمية وغير رسمية ومن خلال محركات البحث أو النوافذ المنبثقة للنشر والعروض المقربة وصولاً إلى مساحات أكثر استهدافا مثل غرف الدردشة والبريد المزعج،

=

http://www.un.org/Docs/asp/ws/as

وبالتالي أصبح للمتاجرين بالبشر وسيلة فعالة وغير مقيدة لتجنيد الضحايا وتقديمهم على طبق إلى العملاء الذين ليس عليهم مغادرة منازلهم للعثور عليهم.

واستخدام مصطلح "سوء استخدام الإنترنت" عمليا يبدو مصطلحا غير صحيح؛ لأن الإنترنت يوفر لجميع المستخدمين نفس الإمكانيات التقنية وسوء الاستخدام يعني أن المستخدم لا يستخدم القدرات التي توفرها الآلة بشكل صحيح أو كامل، وحقيقة أن بعض الأشخاص يستخدمون الإنترنت لأغراض إجرامية لا يعني أنهم يسيئون ذلك ولكنهم يستخدمونها بشكل غير لائق، بعبارة اخرى ينبغي أن لا نلوم الإنترنت عن ذلك.

المطلب الأول: استغلال المتاجرين بالبشر الإنترنت للاتصال فيما بينهم

يعتبر الجاني في الجريمة السيبرانية مجرما من نوع خاص إذ يتمتع بجملة من الخصائص والمميزات التي تميزه عن المجرم العادي، فهو لا يضطر الى مغادرة منزله لارتكاب الفعل الاجرامي بينما يمكن للجريمة التي ارتكبها ان ترتب أثار وعواقب تمس بلدان مختلفة وتؤثر على عدة ضحايا في وقت واحد، كما انه سريع ولا يترك أثاراً مادية في مسرح الجريمة مما يصعب تحديد موقعه، بعبارة أخرى، فإن الانترنت أصبحت أداة فعالة في يد الجناة وفي جميع انواع الجرائم وخاصة الجرائم المنظمة منها وبطبيعة الحال طريقا لتحقيق الربح السريع.

بالتالي تعد الإنترنت عامل التسهيل الرئيسي للجماعات المنظمة التي تتاجر بالبشر، حيث تضمن لهم عدم الكشف عن هويتهم وتوفر لهم تدابير لعرقلة تتبع اتصالاتهم، ومن غير المعروف ما هي الوسائل والتقنيات التي يستخدمها المتاجرين بالبشر تحديداً في جرائمهم لتسهيل نشاطهم، لكن هناك أشكال مختلفة من الوظائف التي تقدمها الإنترنت والتي يمكن رصد إستعمالها من طرف المتاجرين بالبشر من أجل تمكينهم من الإتصال فيما بينهم وتبادل المواد غير المشروعة وعقد الصفقات أبرزها:

1- المجموعات الإخبارية: أول ظهور للمجموعات الإخبارية كان عام 1979م في جامعة ديوك، ويمكن تعريف المجموعات الاخبارية على أنها لوحة اعلانية الكترونية كبيرة يصل عددها إلى 30 ألف مجموعة تحتوي على رسائل في موضوعات مختلفة، وهي طريقة جديدة للاتصال مع الآخرين ذوي الاهتمامات المشتركة وتعد المجموعات الإخبارية بمثابة صحف حائط، أو صناديق بريد

عامة، وهي قريبة الشبه بحلقات النقاش، حيث يستطيع أي متصل بالإنترنت أن يطلع عليها، وأن يشارك فيها، وقد تكون مغلقة بحيث لا يسمح بالمشاركة إلاّ للأعضاء وقد تكون متاحة للجميع[1]، وهي من أقدم خدمات الشبكة والأجزاء المكونة لها.

2- غرف الدردشة: تستخدم غرف الدردشة في الأساس في تبادل المعلومات النصية مع مجموعة من المستخدمين الآخرين، كما اتاحت التكنولوجيا الحديثة تقنية تبادل الملفات واستخدام الكاميرا لكي يتمكن الأفراد من روية بعضهم البعض أثناء الدردشة وذلك عن طريق وجود بعض البرامج لتحقيق هذه الأغراض[2].

3- بروتوكول نقل الملفات(**FTP**): نظام تبادل فعال للملفات عبر شبكة الانترنت، يسمح للمستخدمين بالوصول المباشر الى القرص الصلب لحاسب أخر وتحميل وتنزيل الملفات [3].

4- البريد الإلكتروني: يقصد بها استخدام شبكة الانترنت لإرسال الوثائق واستلامها، حيث يخصص لكل شخص صندوق بريد الكتروني خاص به، والذي يكون عبارة عن ملف على وحدة الاقراص المغنطة يستخدم لإستقبال الرسائل الخاصة به وإمكانية توصيل رسائله إلى أي مكان يريد في العالم في ثوان معدودة[4].

يتميز البريد الالكتروني بأنه أكثر خدمات الانترنت استخداما وشيوعا، فضلا عن ذلك فإنه يتميز بالسرعة الفائقة في إيصال الرسائل واستقبالها.

التشفير: يمكن استخدام نظام للتشفير بغرض اخفاء محتوى الملفات المرسلة وهوية مرسليها مما يصعب على أجهزة الشرطة تحديد من ارتكب الجريمة وأين.

(1)- أحمد ريان، خدمات الانترنت، الطبعة الرابعة، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2001، ص 37.

(2)-أحمد ريان، خدمات الانترنت، المرجع نفسه، ص 38.

(3)-محمد صالح حامدي، علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على دولة قطر، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الأول، العدد الثاني، قطر، 2012، ص 03.

(4)-أحمد ريان، خدمات الانترنت، المرجع السابق، ص 38.

مختلف هذه الوظائف والبرامج التي تقدمها الإنترنت تخلق نظاما لا مركزي، أي لا يوجد خادم مركزي تمر من خلاله جميع الاتصالات، بناءا على ذلك لا يتم تسجيل الارسال ولا يمكن تتبعها حيث لا يمكن للموقع تتبع الاتصال مرة أخرى، كما أن المتاجرين بالبشر يمكن ان يرسلوا اتصالاتهم عبر سلسلة من الناقلين يستخدم كل واحد منهم تكنولوجيا اتصال مختلفة، هذه التكنولوجيا مكنتهم من تحصين انفسهم من الايقاع بهم ووفرت لهم درجة من السرية لهوياتهم مما يسمح لهم بارتكاب جرائمهم بحد أدنى من المخاطر.

المطلب الثاني: استخدام المتاجرين بالبشر للانترنت لتجنيد الضحايا واستغلالهم

العلاقة بين تجنيد الضحايا والإنترنت تأخذ أشكالاً مختلفة يمكن أن تجعل الضحايا يقعون فريسة للمتاجرين بالبشر عبر المواقع الإلكترونية وخدمات الإنترنت، أو يمكن أن يتم استغلال وتداول الضحايا والإعلان عن خدماتهم للعملاء عبر الانترنت.

الفرع الأول: تجنيد الضحايا عبر الانترنت

تعد مواقع الالكترونية وغرف الدردشة والإعلانات هي الأساليب الرئيسية التي يستخدمها المتاجرون بالبشر لتجنيد الضحايا، خاصة النساء بغرض الاستغلال الجنسي، وأبرز أنواع المواقع التي يستخدمها المتاجرون بالبشر لتجنيد الضحايا تتمثل في مواقع وكالات الزواج، مواقع المرافقة، ومواقع مختلفة لتقديم فرص العمل أو السياحة.

تلعب مكاتب الزواج دوراً هاما في تجنيد ضحايا الاتجار بالبشر، حيث أن العديد من هذه المواقع تقع في بلدان المصدر الرئيسي في توفير النساء الضحايا، حيث غالبا ما يطلب من النساء الوافدات على هذه المواقع دفع مقابل مالي من أجل الاستفادة من خدمات الموقع وهذا المقابل هو في الغالب مبالغ فيه يصعب على المرأة الفقيرة توفيره مما يضطرها إلى أخذه كدين من الموقع، هذا الدين يخلق نوع من العبودية بين المرأة والوكالة مما يجعل هذه الاخيرة تتحكم في النساء المدينات وتوجهن نحو الاتجار بهّن دون علمهن.

كما يقوم المجرمون باستدراج وإغراء، خاصة النساء والأطفال، من خلال غرف الدردشة التي يتداول فيها الأعضاء المعلومات والصور والأحاديث، ويمكن مشاهدة الجميع والتحدث معهم عن طريق الويب كام أو عن طريق الفيديو، علما أن هذه

الغرف تجمع أشخاصا من أقطار مختلفة من العالم[1].

ومما لا شك أن غرفة الدردشة في شبكة الإنترنت لها دور كبير في إغراء النساء والأطفال على العمل في مجال الاتجار بالبشر عن طريق الاستغلال الجنسي وهذا بطبيعة الحال ساهم وبشكل كبير في ازدهار هذه التجارة المحرمة.

أما بالنسبة لإعلانات الانترنت فإن دورها وأهميتها في تجنيد الضحايا مسألة متنازع حولها خاصة في مجال الاتجار بالنساء، حيث يري البعض أن عددا قليلا من النساء والفتيات لديهن إمكانية استخدام الانترنت خاصة في المناطق الفقيرة والريفية، والتي يتم منها تجنيد العديد من الفتيات والنساء ويرون بأن الانترنت لا يمكن أن تكون أداة فعالة في التجنيد، بينما يري آخرون أن تقريبا جميع الفتيات أو النساء لهن إمكانية الوصول الى الانترنت من خلال المدارس والمكتبات، حيث أنهن يقصدن هذه الأماكن بغرض البحث عن فرص عمل في الخارج فيقعن فريسة للمتاجرين بالبشر[2].

ينبغي الإشارة أيضا إلى أنه لا يتم استخدام الإنترنت لتجنيد الضحايا النساء والأطفال فقط، بل تستخدم أيضا بغرض تجنيد الرجال لأغراض السخرة والعمل الجبري عبر مواقع ووكالات التوظيف التي تكون في أغلب الحالات وكالات وهمية.

حيث تعد وكالات التوظيف الحلقة الأولى في سلسلة الاتجار بالبشر، ويعتقد أن معظم الناس الذين يفضلون البحث عن عمل في غرف الدردشة ووكالات التوظيف هم أناس يفتقرون للمؤهلات الحقيقية التي تطلبها وكالات التوظيف المعتمدة والقانونية التي تتعامل مع الباحثين عن العمل العاديين، مما يجعل الضحايا يلجئون إلى وكالات التوظيف عبر الانترنت والتي لا تطلب شهادات أو خبرات[3].

وهكذا فإن تجنيد ضحايا الاتجار بالبشر عبر الإنترنت ليس شكلاً جديدا ولكن مجرد وسيلة جديدة، فالاتجار بالبشر سابقا كان يتم من خلال الإعلانات في الصحف

(1)- محمد صالح حامدي، علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على دولة قطر، المرجع السابق، ص 06.

(2)- Athanassia P.Sykiotou, trafficking in human bings: internet recruitment, directorate of general of human rights and legal affairs council of Europe, 2007, p42.

(3) - Athanassia P.Sykiotou, trafficking in human bings: internet recruitment, op. cit, p44.

والمنشورات الموزعة في الشوارع، فهذه هي الطرق القديمة والمعروفة لتجنيد ضحايا بغرض الاتجار بالبشر، أما في الوقت الحالي ومع التوسع التكنولوجي انتقلت هذه الإعلانات الصحفية والمنشورات إلى الإنترنت ولم يعد الضحايا بحاجة إلى شراء الصحف في حين ان المتاجرين بالبشر لم يعد عليهم دفع مقابل للفضاء الإعلاني في الصحف او طبع المنشورات، فالإنترنت ببساطة غيرت الوسائل المستخدمة لتجنيد الضحايا وساهمت بالتأكيد في ارتفاع وتيرة الاتجار بالبشر.

الفرع الثاني: استغلال ضحايا لاتجار بالبشر عبر الانترنت

بينت المادة الثالثة من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية صور استغلال ضحايا الاتجار بالبشر وحصرتها في:

- **الاستغلال الجنسي:**

يشكل الاتجار بالنساء لغرض الجنس قسماً مهماً من الاتجار الإجمالي بالبشر وغالبية حالات العبودية عبر حدود الدول في يومنا الحاضر، حيث يتم إجبارهن على ممارسة الجنس التجاري بالقوة والخداع والإكراه أو من خلال ممارسة السلطة والتأثير عليهن من أجل القيام بمثل هذه الأفعال.

ويزداد انغماس وتورط عصابات الإجرام العالمية في الاتجار بالنساء لغرض الاستغلال الجنسي بسبب الأرباح العالية التي تحققها هذه التجارة وكذلك بسبب صعوبة اكتشاف أمرهم، والعقوبات الخفيفة نسبياً إذا ما تم إلقاء القبض عليهم، حيث أن أكثر ما يمكن أن يدانوا به هو تزوير جوازات السفر أو تأشيرات الدخول، وبالمقابل تحقق هذه العصابات أرباحاً بمئات الملايين من الدولارات غير الخاضعة للضرائب، والتي يمكن نقلها من بلد إلى آخر لغسيل الأموال[1]، كما أصبح المتاجرين

(1)- حمد فتحي عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص . دراسة منشورة ضمن كتاب "مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية "، الصادر عن أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، والمتضمن أعمال الندوة العلمية التي أقيمت بالأكاديمية خلال الفترة ما بين 15-17 أفريل 2004، الرياض، السعودية، ص16.

بالبشر يعرفون باستعمالهم المتقن لوسائل التكنولوجيا الحديثة فضلاً عن إتباعهم عدة طرق يديرون من خلالها عملياتهم في الاتجار بالبشر خصوصا عبر الانترنت.

حيث يمكن استخدام الإنترنت لأغراض الاستغلال وبالخصوص الاستغلال الجنسي، إما عن طريق أفراد لاستخدامهم الخاص أو عن طريق جماعات إجرامية منظمة بهدف تحقيق الربح التجاري من خلال بيع الصور أو عرض الخدمات، إذ تقوم صفحات الويب بعرض إعلانات عن نساء لأغراض الاستغلال الجنسي والآتي كنّ قد تم الاتجار بهنّ غالبا.

ففي سنة 2000 تم تهريب نساء من اليابان إلى هاواي في الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض الاستغلال الجنسي، حيث أن المتاجرون بهن كانوا يقصدون استخدام الضحايا للقيام بعروض اباحية حية والتي ستعرض على الجمهور الياباني عن طريق شبكة الإنترنت، فالقوانين اليابانية المتعلقة بالمواد الإباحية تمنع مثل هذه التصرفات مما شجع المتاجرين بالبشر على القيام بهذه العمليات خارج اليابان، كما أن الإنترنت ساهمت في نشر إعلانات خاصة بهذه العملية على مواقع يابانية وسهلت التقاط المواد والصور الخاصة بهذه العملية وإرسالها إلى المشاهدين في اليابان[1]، هذه الحالة بينت كيف يمكن أن تستخدم تكنولوجيا الانترنت في الالتفاف على جميع الحدود والقوانين الوطنية، وكيف ساهمت في خلق فكرة الاتجار بنساء من اليابان إلى الولايات المتحدة الامريكية واستغلالهم جنسيا لمشاهدين في اليابان.

- **صنع ونشر المواد الإباحية:**

كما تستخدم الإنترنت بقدر كبير كأداة لنشر المواد الإباحية سواء التي تستغل النساء أوالأطفال، فسنوات التسعينات عرفت انفجارا في إنشاء المواقع الالكترونية التي شهدت اتساعا في الجرائم المخلة بالحياء، وذلك بنشر وتوزيع الرسائل والصور والأفلام الإباحية التي تستعمل في عروضها أطفالا ونساء[2]، حيث تفيد التقديرات بأن عدد

(1)- محمد صالح حامدي، علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على دولة قطر، المرجع السابق، ص07.

(2)- أخام بن عودة زواوي مليكة، تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان والثورة المعلوماتية"، مداخلة ضمن المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، نظم أيام =

صور الإساءة إلى الأطفال على شبكة الانترنت يحصى بالملايين وعدد الأطفال المعروضين في الصور يحصى على الأرجح بعشرات الآلاف، كما اتجه سن الضحايا نحو الانخفاض.

وتنتشر الصور على نحو متزايد عن طريق شبكات للنظراء ما يجعل كشفها أمراً صعب، وتفيد البيانات الصادرة عن مؤسسة رصد الإنترنت (Internet Watch Foundation) بأن عدد النطاقات التي تستضيف محتوى متعلقاً بالاعتداء الجنسي على الأطفال قد انخفض إلى النصف في الفترة ما بين عامي 2006 و2012 وأن الصفحات الإلكترونية المبلّغ عنها وعددها 9550 صفحة كانت مستضافة على 1561 نطاقاً من 38 بلداً في عام 2012[1]، غير أن ذلك لا يعني حدوث انخفاض في تداول صور الاعتداء الجنسي على الأطفال.

وفي عام 2011، تلقت الرابطة الدولية لخدمات المساعدة عبر الإنترنت 29908 بلاغ بشأن مواد تحتوي على إساءة إلى أطفال، يتعلق 71 في المائة منها بأطفال في مقتبل البلوغ و6 في المائة بأطفال صغار جداً، وفي عام 2012، قفز ذلك العدد إلى 37404 بلاغ يتعلق 76 في المائة منها بأطفال في مقتبل البلوغ و9 في المائة بأطفال صغار جداً[2].

- **السخرة أو الخدمة قسراً:**

تتعدد صور هذا الشكل من أشكال الاتجار بالبشر، فقد يأخذ شكل أعمال السخرة والتي تشمل تجنيد وإيواء ونقل وإمداد أو توفير شخص للعمل أو لتقديم خدمات من خلال القوة والخداع أو الإكراه من أجل أن يقوم بأشغال شاقة غير طوعية وللسخرة ولضمان الدين، أو قد يتجلى في العبودية القسرية التي تعتبر أحد أسوأ أشكال الاتجار بالأشخاص وأكثرها انتشاراً ويقع فيها العديد من المهاجرين لأسباب اقتصادية

=

30/27 اكتوبر 2009، ص18.

(1)- تقرير سنوي صادر عن مؤسسة مراقبة الانترنت لسنة 2012 متوفر على الموقع التالي:
www.iwf.org.uk/assets/media/annual-reports/FINAL%20web-friendly%20IWF%202012%

تم الاطلاع عليه بتاريخ 09-02-2018 على الساعة 11:37.

(2)- تقرير سنوي صادر عن الرابطة الدولية لخدمات المساعدة عبر الإنترنت INHOPE عام 2012، متوفر على الموقع التالي: http://www.inhope.org/gns/about-us/annual-reports.aspx. تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-02-2018 على الساعة 13:22.

ممن يتركون بيوتهم في مجتمعات نامية ويسافرون مسافات بعيدة أو قريبة إلى المراكز الحضرية من أجل العمل، حيث يصبحون عرضة لأوضاع العبودية القسرية، حيث يعانون أذى من أرباب أعمالهم، ومن الممكن أن يكون الأذى لفظياً أو جسدياً من قبل رب العمل، ما يؤدي أحيانا إلى خرق عقد العمل الذي يحكم العلاقة بين الاثنين والذي قد يتخذ شكل تأخير الأجور أو عدم منح عطلة للراحة من العمل وقد تجد مجموعة نفسها أحيانا أنه يتم استغلالها لدرجة اعتبارها محتجزة[1].

ففي عام 2006 ضمت السلطات البولندية والإيطالية قواتها في إطار عملية "**Terra Promessa**" التي تمكنت من انقاذ 113 ضحية تم تهريبهم للعمل القسري، حيث قامت السلطات بتفكيك المنظمة الإجرامية التي كان تقوم بالاتجار بالأشخاص من إيطاليا وبولندا، وبعد التحقيقات اتضح أن تجنيد الضحايا تم من خلال إعلانات الوظائف الصحفية والإنترنت وأنهم أجبروا على العمل لمدة 15 ساعة تحت حراسة رجال مسلحين.

- **بيع الأطفال:**

تشير تقديرات حديثة إلى أن نسبة الاتجار بالأطفال من الاتجار بالبشر ككل تتزايد، ويشمل الاتجار بالأطفال ضروباً عدة من الاستغلال، منها الاستغلال الجنسي، ويقترن في حالات كثيرة بممارسات تصل إلى حد بيع الأطفال.

ويفيد التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر في عام 2012 عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بأن حالات الاتجار بالأطفال المكشوفة مثلت 27 في المائة من حالات الاتجار بالبشر في الفترة ما بين عامي 2007 و2010، وقد كانت نسبتها 20 في المائة في الفترة ما بين عامي 2003 و2006، وفي السنوات الأخيرة، كانت الزيادة أعلى بالنسبة إلى البنات، ففي الفترة ما بين عامي 2006 و2009، نمت نسبة البنات من مجموع الضحايا من 13 في المائة إلى 17 في المائة. وتمثل البنات ضحيتين من أصل كل ثلاثة من الضحايا الأطفال، ورغم تباين الاتجاهات على الصعيد العالمي، يستنتج التقرير أن أكثر من 20 بلداً سجلت زيادة واضحة في نسبة حالات الاتجار

(1)-حمد فتحي عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص . دراسة منشورة ضمن كتاب "مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية" ، المرجع السابق، ص 31 وما يليها.

بالأطفال المكشوفة في الفترة ما بين عامي 2007 و2010 مقارنة بالفترة ما بين عامي 2003 و2006. وتجدر الإشارة إلى أن ما يربو على ثلثي ضحايا الاتجار المكتشفين في أفريقيا والشرق الأوسط هم أطفال، وعلى الصعيد العالمي يمثل الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي 58 في المائة من مجموع الحالات المكشوفة[1].

فقد مكنت الإنترنت عصابات الإجرام المنظم في مجال الاتجار بالبشر من عرض السلع في هذه التجارة وهم الضحايا من البشر للبيع عن طريق الإعلانات، والمثال على ذلك، أنه قد ظهرت على الموقع المخصص للمزادات على إحدى المواقع بشبكة الإنترنت عرض لبيع طفل بالمزاد العلني حيث وبعد يوم واحد من عرضه في الموقع وصل سعر الطفل إلى رقم فكلي بلغ 5.750.000 دولار أمريكي[2].

وفي عام 2008، أعلن مدعى عليه وأم لطفلين عن بيع أطفالها عبر الإنترنت، ووفقًا لدراسة الحالة، تم التفاوض على بيع الأطفال عبر المكالمات الهاتفية والمراسلات عبر الإنترنت، وألقي القبض على الجاني في غواتيمالا ووجهت إليه تهمة الاتجار بالبشر والتآمر.

المبحث الثاني: دور الانترنت في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر

العلاقة بين التكنولوجيا والاتجار بالبشر ليست مسألة مباشرة، حيث تنص المادة 27 فقرة (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب على أنه ينبغي للدول الأعضاء في الإتفاقية: "السعي إلى التعاون في مجال إنفاذ القانون من أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة"[3].

(1)-التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر في عام 2012 عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، متوفر على الموقع:
https://www.unodc.org/documents/treaties/organized_crime/COP6/CTOC_COP_2012_2/CTOC_COP_2012_2_A.pdf تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/03 على الساعة 22:23.

(2)- راجع لتفاصيل أكثر: أحمد بن محمد العمري، جريمة غسيل الأموال، الطبعة الأولي، مكتبة العيكان، الرياض، السعودية، 2000، ص23.

(3)- اتفاقية مناهضة التعذيب، اتمدتها الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بموجب القرار رقم 46/39 المؤرخ في 10 ديسمبر 1984 دخلت حيز التنفيذ في 26 جوان 1987، متوفرة على الموقع:
https://www.unicef.org/arabic/crc/files/C_Against_torture.arabic.pdf
تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-03-2018 على الساعة 23:22.

وفي الوقت الحاضر، من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية المتقدمة مثل نظام تحديد المواقع، والهواتف الذكية، وشبكة الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، يمكن لأجهزة تطبيق القانون التواصل بشكل أسرع وأكثر فعالية، وتحديد هوية المتاجرين وتتبع أنشطتهم من خلال تتبع هواتفهم المحمولة، والمعاملات والمراسلات عبر الإنترنت، وبالإضافة إلى ذلك، استخدم الأفراد والمجموعات والوكالات والمنظمات غير الحكومية وغيرهم على نطاق واسع كل ما سبق ذكره لزيادة الوعي العالمي بهذه المسألة ومنع هذه الأنشطة الإجرامية.

المطلب الأول: استخدام الانترنت لملاحقة المتاجرين بالبشر

لقد تم إنشاء العديد من الأدوات التكنولوجية والمنصات والخدمات لتيسير التعاون الدولي والتحقيق والتواصل بين منفذي القانون، وتوسيع مهاراتهم ومعارفهم بغرض إيقاف المتاجرين بالبشر والإيقاع بهم، نذكر بعضا منها:

الفرع الأول: نظام الاتصالات العالمية الخاص بالمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

وهي منظمة حكومية دولية تتألف من 190 بلدا تحارب الجريمة في جميع أنحاء العالم من خلال التعاون بين السلطات وغيرها من وكالات إنفاذ القانون[1]، استعملت بالتأكيد التكنولوجيا الحديثة لمصلحتها من خلال إنشائها نظام **I-24/7** وهو نظام للاتصالات العالمية، يتيح للإنتربول اتصالا وتعاونا أفضل في مجالات المعلومات الحساسة حول العالم من أجل مكافحة الاتجار بالبشر.

كما أنشأ الإنتربول أيضاً أداة "رسالة تهريب البشر والاتجار بهم" لتوفير صيغة موحدة للإبلاغ عن حالات الاتجار بالبشر بين البلدان الأعضاء وقاعدة بيانات الإنتربول.

الفرع الثاني: فرقة العمل العالمية الظاهرية

تهدف إلى بناء شراكة دولية فعالة من مجموعة من وكالات إنفاذ القانون مثل الإنتربول، يوروبول، الشرطة الفيدرالية الأسترالية (أ ف ب) وآخرين تساعد على حماية

(1)- الموقع الرسمي للأنتربول www.intrpol/int/pub تم الإطلاع عليه بتاريخ: 11-01-2018 على 20:09.

الطفال من الاعتداء عليهم عبر الانترنت.

الفرع الثالث: عملية PIN (موقع فرقة العمل العالمية المرئية)

عملية **PIN** هي عبارة عن مبادرة من فرقة العمل العالمية الإفتراضية، هدفها المعلن عنه هو تحدد الاشخاص الذين لديهم ميول جنسي للأطفال وغيرهم من الأشخاص، الذين يستخدمون الانترنت للوصول الى المواد الإباحية، العملية تنطوى على إنشاء وتشغيل عدد من المواقع تعرف بـ **HONEYPOTS** أو مصائد مخترقي الشبكات، حيث توهمهم بتقديم صور غير قانونية وذلك للإيقاع بأكبر عدد ممكن من الجناة[1].

الفرع الرابع: قاعدة البيانات الدولية لصور استغلال الأطفال جنسياً

تحديد الأطفال الذين شاركوا في مشاهد إباحية وتعقب أثرهم مهمتان صعبتان بالنسبة للسلطات، وعندما يتسنى تحديد الضحية، يكون أحياناً من الصعب جداً مساعدته على تجاوز آثار الصدمة النفسية الناجمة عن مشاركته في المشاهد المصورة، لأنه يعتقد أن الصور التي يتعلق بها الأمر حُفظت أو نُشِرت أو وُزِّعت بشكل أو آخر.

ولتحديد وتعقب أثر الأطفال ضحايا الاستغلال الجنسي على شبكة الإنترنت، أنشأت بلدان عديدة وحدات متخصصة في مكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية تتعاون مع الإنتربول واليوروبول ومكتب التحقيقات الاتحادي وما إلى ذلك، وتعد قاعدة البيانات الدولية لصور استغلال الأطفال جنسياً أداة قوية للمعلومات والتحقيقات، وهي أداة تديرها الإنتربول وتمولها المفوضية الأوروبية، وكانت قد أُطلقت في عام 2001 وجُددت في عام 2009، ويتم تحديثها بانتظام بآخر ما توصلت إليه التكنولوجيا، مما يتيح للمحققين المتخصصين تبادل المعلومات مع زملائهم حول العالم، وهي تستخدم برامجيات معقدة لمقارنة الصور لإيجاد الصلات بين الضحايا والمنتهكين والأماكن، وتتصل في الوقت الحالي قوات الشرطة من نحو 40 بلداً بقاعدة البيانات وتتعاون في التعرف على ضحايا استغلال الأطفال جنسياً وعلى المعتدين عليهم[2].

(1)- محمد صالح حامدي، علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على دولة قطر، المرجع السابق، ص10.

(2)- محمد صالح حامدي، علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على =

الفرع الخامس: مؤسسة مايكروسوفت

يسعى موظفو «مايكروسوفت» إلى تصيّد مشتري الجنس على الإنترنت ضمن مبادرة لمكافحة الاتجار بالبشر، فالروبوت الذي أطلقته الشركة مؤخراً هو عبارة عن برنامج **chabot** يختبئ خلف إعلانات كاذبة للخدمات الجنسية، يتحدث مع الأشخاص الذين يدخلون إلى هذه الإعلانات طلباً للخدمات الجنسية، مدّعياً أنه الفتاة الموجودة في الإعلان ويجيبهم عن جميع الأسئلة من عمرها، رغباتها الجنسية وأسعارها، وإذا لمس الروبوت نية في شراء خدمات جنسية، يقوم بإرسال رسالة صارمة للمشتري يحذره فيها من مخاطر شراء الجنس، ليتطوّر التحذير إلى بلاغ للسلطات في حال أظهر الشخص ميولاً انحرافية، مثل شراء خدمات جنسية من أشخاص قاصرين.

اختبرت الشركة برنامجها في مناطق سياتل، أتلانتا وواشنطن، وهو جزء من مبادرة أطلقها ناشطون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، والذي يُعتبر الاتجار بالجنس أبرز وجوهه، بهدف تخفيض الطلب على الجنس من خلال تحذير المشترين من أبعاد هذا الأمر وتأثيره على الضحية. فبعدما تكتمل المحادثة بين الروبوت والشاري، وعند تأكيد محاولة شراء خدمات جنسية، يرسل الروبوت الرسالة التالية «إن شراء الجنس من أي شخص هو عمل غير قانوني، ويمكن أن يسبب ضرراً جسيماً على المدى الطويل للضحية، وكذلك دورة الاتجار بالبشر، ستتم مراجعة تفاصيل هذا الحادث بشكل أكبر، وقد يتم الاتصال بك من قبل سلطات إنفاذ القانون للاستجواب، لا تحاول شراء الجنس مرة أخرى، فإنه لن يحقق ما تبحث عنه».

الفرع السادس: مؤسسة مراقبة الانترنت

هي عبارة عن خط ساخن لمستخدمي الانترنت لكي يتمكنوا من الإبلاغ عن تعرضهم إلى محتوى غير قانوني على الانترنت.

المطلب الثاني: استخدام الانترنت لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر

هناك دور واضح لتكنولوجيا المعلومات في توفير المساعدة الضرورية لضحايا

=

دولة قطر، المرجع السابق، ص07.

الاتجار بالبشر، وتسهيل عودتهم على موطنهم الأصلي، كما أن هناك طرق إبداعية عدة يمكن استخدام التكنولوجيا فيها لمساعدة الضحايا.

الفرع الأول: ضمان السلامة الجسدية لضحايا الاتجار بالبشر

توفير الحماية من معاودة الايذاء وبخاصة عندما يقوم الضحايا بالإدلاء بشهادتهم ضد المتاجرين بالبشر، ويمكن دعم هذه الحماية من خلال استعمل الانترنت، وذلك من خلال ما يعرف بالادلاء بالشهادة عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، حيث تسمح للشهود بالإدلاء بشهادتهم في مكان آخر غير قاعة المحكمة، إذ أن شهادتهم يتم نقلها مباشرة عبر الانترنت الى قاعة المحكمة حث يوجد القاضي ومحامي الدفاع والمتهم الذين يشاهدون ويسمعون النقل ويمكن لهم طرح الاسئلة على الشهود، وهذه الغرفة التي يدلي منها الشهود شهادتهم يمكن أن تكون غرفة منفصلة في مبنى المحكمة أو حتي في مكان مختلف.

الفرع الثاني: تيسير عودة الضحايا إلى موطنهم الأصلي

تدعم شبكة الانترنت مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر من خلال تبادل المعلومات ونشرها عبر شبكات مكافحة الاتجار بالبشر، بحيث تمكن من إجراء الترتيبات اللازمة لعودة آمنة للضحايا، فضلا عن توفير مساحة عامة لنشر المعلومات عن المفقودين.

الفرع الثالث: بناء روابط لمكافحة الاتجار بالبشر بين المناطق المعزولة

تساهم الانترنت في بناء روابط بين جهات فاعلة في مكافحة الاتجار بالبشر معزولة وذلك عن طريق تبادل المعلومات عبر الانترنت، فمثلا منظمات غير حكومية عديدة في مناطق معزولة تضع قوائم بأسماء اشخاص مفقودين وعلى الاغلب تم الاتجار بهم، في حين أن العديد من المنظمات الغير حكومية في المدن التي غالبا ما تكون وجهة الاتجار بالبشر لديها معلومات عن ضحيا يبحثون عن مساعدة فمن خال ربط بين معلومات الطرفين يمكن انقاذ هؤلاء الضحايا من براثن المتاجرين بهم[1].

(1)- محمد صالح حامدي، علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على دولة قطر، المرجع السابق، ص 12.

خاتمة

من خلال هذا البحث تم التطرق الى العلاقة التي تربط بين الانترنت وجريمة الاتجار بالبشر وكيف أثرت كل منها في الأخرى، وتوصلنا الى نتيجة مفادها أن الانترنت والتكنولوجيا بصفة عامة تشكل جزء من المشكلة المتمثلة في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر، حيث ان المتاجرين بالبشر يستغلون الانترنت لتوسيع وتسهيل نشاطهم خاصة في مجال الاتصال فيما بينهم أو مع عملائهم وحتى في مجال عقد الصفقات وصولا الى تجنيد الضحايا واستغلالهم، كما توصلنا الى ان التكنولوجيا بصفة عامة والانترنت خاصة تشكل ايضا جزء من الحل لهذه المشكلة، حيث يمكن أن تستخدم الانترنت للتحري عن المتاجرين بالبشر واعتراض اتصالاتهم وملاحقتهم فضلا عن دورها الكبير في مساعدة الضحايا.

قائمة المراجع

1- القرآن الكريم.

2- الكتب:

– أحمد بن محمد العمري، جريمة غسيل الأموال، الطبعة الأولي، مكتبة العيكان، الرياض، السعودية، 2000.

– أحمد ريان، خدمات الانترنت، الطبعة الرابعة، مكتبة الاسكندرية، مصر، 2001.

3- المجلات العلمية:

– محمد صالح حامدي، علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على دولة قطر، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الأول، العدد الثاني، قطر، 2012.

4- المداخلات:

– حمد فتحي عيد، عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص . مداخلة منشورة ضمن كتاب "مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية "، الصادر عن

أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض والمتضمن أعمال الندوة العلمية التي أقيمت بالأكاديمية خلال الفترة ما بين 15-17 أفريل 2004، الرياض، السعودية.

- أخام بن عودة زواوي مليكة، تحديات ظاهرة الجريمة العابرة للأوطان والثورة المعلوماتية"، مداخلة ضمن المؤتمر المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، نظم أيام 30/27 اكتوبر 2009.

5- الاتفاقيات الدولية:

- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الذي أُعتمد وعرض للتوقيع والانضمام بموجب قرار الأمم المتحدة في الدورة 25 المؤرخ في 15 نوفمبر سنة 2000، تاريخ النفاذ في 25 ديسمبر 2003، الموقع http://www.un.org/Docs/asp/ws/as
- اتفاقية مناهضة التعذيب، اعتمدتها الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بموجب القرار رقم 46/39 المؤرخ في 10 ديسمبر 1984 دخلت حيز التنفيذ في 26 جوان 1987، متوفرة على الموقع:

https://www.unicef.org/arabic/crc/files/C_Against_torture.arabic.pdf

تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-03-2018 على الساعة 23:22.

6- المواقع الالكترونية:

- تقرير سنوي صادر عن مؤسسة مراقبة الانترنت لسنة 2012 متوفر على الموقع التالي:
www.iwf.org.uk/assets/media/annual-reports/FINAL%20web-friendly%20IWF%202012%

تم الاطلاع عليه بتاريخ 09-02-2018 على الساعة 11:37.

- تقرير سنوي صادر عن الرابطة الدولية لخدمات المساعدة عبر الإنترنت **INHOPE**عام 2012، متوفر على الموقع التالي:
http://www.inhope.org/gns/about-us/annual-reports.aspx

تم الاطلاع عليه بتاريخ 20-02-2018 على الساعة 13:22.

- التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الصادر في عام 2012 عن مكتب الأمم

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، متوفر على الموقع:
https://www.unodc.org/documents/treaties/organized_crime/COP6/CTOC_COP_2012_2/CTOC_COP_2012_2_A.pdf
تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/02/03 على الساعة 22:23.

– الموقع الرسمي للأنتربول www.intrpol/int/pub تم الإطلاع عليه بتاريخ: 11-01-2018 على الساعة 20:09.

7- المراجع بالغة الاجنبية:

– Athanassia P.Sykiotou, trafficking in human bings: internet recruitment, directorate of general of human rights and legal affairs council of Europe, 2007.